إنذار نهائي لم يمتثل له: استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتحديه للقانون الدولي

قبل عام، في 18 سبتمبر 2024، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إسرائيل إلى إنهاء وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة في غضون 12 شهراً.

وقد اعتمد القرار بأغلبية ساحقة من الدول – 124 دولة مؤيدة و14 دولة معارضة و43 دولة ممتنعة عن التصويت – وأكد على استنتاجات الفتوى الاستشارية التاريخية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 19 يوليو 2024، والتي خلصت إلى أن سياسات وممارسات إسرائيل، فضلاً عن استمرار وجودها في الأرض الفلسطينية المحتلة، غير قانونية ويجب إنهاؤها في أسرع وقت ممكن. وطالبت الجمعية العامة إسرائيل بالامتثال دون إبطاء لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الانسحاب من الأرض الفلسطينية المحتلة، ووضع حد لسياساتها وممارساتها غير القانونية، وإعادة الممتلكات التي استولت عليها بشكل غير قانوني منذ بداية الاحتلال، والسماح للفلسطينيين الذين هجروا خلال الاحتلال بالعودة إلى أماكن إقامتهم الأصلية، ودفع التعويضات، والامتثال لـالأوامر المتعلقة بالتدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في إجراءات منفصلة وجارية رفعتها جنوب أفريقيا بشأن الانتهاكات المزعومة لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في غزة.

وتحمل هذه الإجراءات القانونية والقرارات أهمية بالغة للنظام (القانوني) الدولي. تعد محكمة العدل الدولية الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة، وتعتبر آراؤها بشأن مسائل القانون الدول ذات حجية وسلطة مرجعية، بينما تمثل الجمعية العامة الصوت الجماعي للمجتمع الدولي. وقد اعتبرت كلتاهما أن احتلال إسرائيل طويل الامد للأرض الفلسطينية المحتلة انتهاك لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وخرق لحظر الاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ وحددتا خطرًا على حقوق الشعب الفلسطيني المحمية بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية؛ وفرضتا مطالب محددة على إسرائيل بهدف ايقاف سلوكها غير القانوني.

عودة الى الواقع

ردت إسرائيل على مطالب القانون الدولي التي حددتها محكمة العدل الدولية وأكدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتحدٍ صارخ. فبدلًا من الامتثال لهذه المطالب، صعّدت من عمليات التهجير والطرد الممنهج للفلسطينيين، بما رسخ من واقع الاحتلال وعمق تقويض ما تبقى من آفاق لممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير.

في **الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية**، عززت إسرائيل سيطرتها وقمعها للفلسطينيين.

وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، منذ بداية العام وحتى 15 سبتمبر/أيلول، قتلت القوات الإسرائيلية 180 فلسطينياً في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وأصابت 2341 آخرين بجروح، مستخدمة القوة المفرطة على نحو يخالف الإطار القانوني واجب التطبيق. كما أدت عملية متواصلة نفذها الجيش الإسرائيلي في شمال الضفة الغربية إلى إخلاء مخيمات لاجئين من سكانها وتدمير تجمعات سكنية بأكملها.

وقد واصل المسؤولون الإسرائيليون دفع مشروع الاستيطان غير القانوني قدمًا من خلال الموافقة على عدة مشاريع استيطانية جديدة. ومن المرجح أن يؤدي البناء وفقاً لما يسمى " خطة E1" إلى مزيد من تجزئة الضفة الغربية، تهجير المجتمعات الفلسطينية التي تعيش في المنطقة، وتشديد القيود المفروضة على حرية الحركة للفلسطينيين. كما وتواصل السلطات الإسرائيلية مصادرة وتدمير الممتلكات الفلسطينية لصالح توسيع المستوطنات.

لقد بلغ عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين ومنازلهم ومصادر رزقهم مستويات غير مسبوقة، مع هجمات موثقة ارتكبت تحت حماية القوات الإسرائيلية. في الغالبية العظمى من الحالات، فشلت السلطات الإسرائيلية في اتخاذ أي تدابير مساءلة ذات مغزى.

تشكل هذه الظروف بيئة قسرية تؤدي إلى النقل القسري للمجتمعات الفلسطينية، وهوما يُعد انتهاك جسيم لاتفاقيات جنيف.

في وقت سابق من هذا الشهر، قدم وزير المالية والوزير في وزارة الدفاع بيزاليل سموتريتش القومي المتطرف مقترحًا يهدف إلى الضم بشكل رسمي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية.

في **قطاع غزة**، خلقت إسرائيل ظروفاً معيشية تهدد نجاة سكانها الفلسطينيين.

بعد ما يقارب عامين من الأعمال العدائية، قُتل أكثر من 64,000 شخص وأصيب ما يزيد عن 163,000 آخرين وفقاً لوزارة الصحة في غزة (بينما تشير تقديرات مصادر أخرى إلى أن العدد الفعلي للضحايا أعلى بكثير). أصبحت معظم المناطق المبنية في حالة دمار؛ حيث دمرت المنازل والمستشفيات والمدارس والطرق وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية؛ كما سويت أحياء وقرى وبلدات بأكملها بالارض. وقد منعت إسرائيل مراراً وتكراراً دخول المساعدات الإنسانية والإمدادات التجارية، بما يخالف التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأوامر محكمة العدل الدولية، مما حرم المدنيين من المواد والخدمات الأساسية. ويسود القطاع انعدام حاد في الأمن الغذائي، حيث أفادت التقارير أن المئات ماتوا جوعاً وتعرّض الكثيرين غيرهم لخطر المجاعة؛فيما أُعلن رسميًا عن وقوع مجاعة في محافظة غزة. وخلال الفترة ما بين 27 مايو/أيار و9 سبتمبر/أيلول 2025، قُتل ما لا يقل عن 2256 شخصاً أثناء محاولتهم للحصول على المساعدات في غزة، فيما أفادت التقارير بأن العديد منهم قُتلوا على يد الجيش الإسرائيلي.

وسط هذه الظروف الكارثية، نزح حوالي 90٪ من السكان، في كثير من الأحيان بشكل متكرر، ودُفعوا إلى أراضٍ أصغر وأصغر تتعرض لقصف مستمر. ووفقاً للبيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، فإن 82٪ من غزة تقع إما ضمن مناطق عسكرية أو تخضع لتعليمات صادرة عن الجيش الإسرائيلي تطالب المدنيين بمغادرتها، الأمر الذي لا يترك أي مكان آمن يمكن للمدنيين اللجوء إليه. وفي الآونة الأخيرة، وفي مثال آخر على الترحيل القسري الجماعي غير القانوني، أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر لمئات الآلاف من السكان المتبقين في مدينة غزة بالنزوح إلى الجنوب.

كما عبّرت الحكومة الإسرائيلية، في عدة مناسبات، عن نيتها ترحيل الفلسطينيين من غزة فيما يرقى الى تطهير عرقي، الأمر الذي يمهد الطريق لـ ضم الأراضي وإعادة إنشاء مستوطنات إسرائيلية.

نداء إلى الدول الثالثة

إدراكاً لمسؤولية مجتمع الدول في ضمان احترام القانون، دعت الجمعية العامة جميع الدول إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة استمرار الوجود الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبالتوافق مع الفتوى الاستشارية الصادرة عن محكمة العدل الدولية، حثت الجمعية العامة الدول على تعزيز إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير

المصير، والامتناع عن الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، وضمان عدم تقديمهم أي مساعدة أو دعم في الإبقاء على الوضع الذي أوجده الاحتلال، ولضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

وقد اتخذت بعض الدول خطوات مشجعة - وإن كانت بطيئة وغير كافية - مثل حظر أو تعليق نقل الأسلحة إلى إسرائيل، واتخاذ خطوات لحظر التجارة مع المستوطنات، وسحب الاستثمارات من الشركات المرتبطة بسلوك إسرائيل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وفرض عقوبات على كبار المسؤولين، بما في ذلك حظر السفر وتجميد الأصول، وإغلاق الموانئ والمجال الجوي أمام السفن والطائرات الإسرائيلية التي تنقل الوقود أو المواد الدفاعية. ومع ذلك، فقد قصّرت دول أخرى كثيرة في الوفاء بالتزاماتها، إما بعدم اتخاذ أي إجراءات ملموسة أو بتسهيل الانتهاكات وعرقلة آليات المساءلة، بما في ذلك من خلال فرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية (ICC) والمنظمات التي تدعم تحقيقاتها في الحالة المتعلقة بدولة فلسطين. ويشير مركز القانون الإنساني الدولي إلى أن إقدام بعض الدول على الاعتراف المتأخر بدولة فلسطين لا يمكن أنيشكّل بديلًا عن التدابير الملموسة المطلوبة منها لتعزيز احترام القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. فإذا تُركت إسرائيل تواصل تدمير غزة وتوسيع وترسيخ سيطرتها على الضفة الغربية دون مساءلة، فإن الاعتراف الرسمي بفلسطين لن يكون سوى عزاء ضئيل للفلسطينيين الذين يتم انتهاك حقهم في تقرير المصير.

في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أعربت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن شجبها الشديد لـ 'استمرار حكومة اسرائيل في التجاهل التام لالتزاماتها'، الأمر الذي يهدد 'بشكل خطير السلام والاستقرار الإقليميين والدوليين'. أن هذه الانتهاكات، مقرونة بازدراء إسرائيل لمطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة، تشكل تحديًا سافرًا للمجتمع الدولي وتقويضًا لسلطة القانون الدولي. وبذلك تبقى مسألة فلسطين دون حل - شبحاً يطارد ضمير العالم ويلقي بظلاله المقلقة على مستقبل النظام العالمي القائم على قواعد القانون.